عناصر تخريبية تقتل 8 مواطنين وتصيب 18 آخرين

مصدر برئاسة الجمهورية : الأعمال الإجرامية لقوى التخريب في زنجبار تستهدف إراقة الدماء وإثارة الفوضى والفتنة في المجتمع

الميسري: عناصر الفضلي أطلقت القذائف المتفجرة والرصاص على المواطنين بشكل عشوائي

السلطة المحلية في أبين تشكل لجنة للتحقيق وتحمل الفضلي مسؤولية جريمة زنجبار

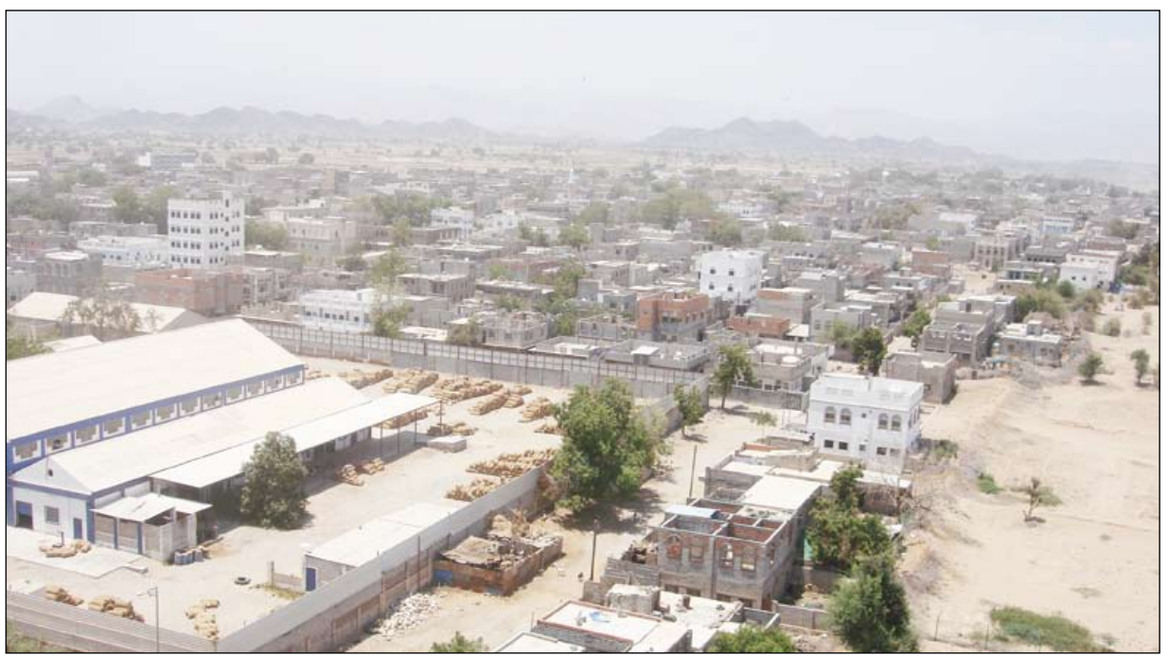

صنعاء/ /أبين/زنجبار/ متابعات/ سبأ:

عبر مصدر مسؤول برئاسة الجمهورية عن أسفه لما حدث أمس من أعمال قتل وتخريب واعتداءات من قبل عناصر تخريبية خارجة على النظام والقانون على مقار السلطة المحلية ورجال الأمن والمواطنين بمدينة زنجبار بمحافظة أبين .

وقال المصدر لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) : « إن هذه الأعمال التخريبية تمثل تصعيدا خطيرا من قبل تلك العناصر من مخلفات النظام الشمولي الشطري والسلاطيني ومن يدعمونها من الخارج، والتي تستهدف من وراء هذه الأعمال الإجرامية إراقة الدماء وإثارة الفوضى والفتنة في المجتمع».

وحث المصدر السلطة المحلية والأجهزة الأمنية على الاضطلاع بمسؤوليتها في مواجهة هذه التصرفات الهوجاء الخارجة على القانون والتحلي بأكبر قدر من اليقظة والانتباه والوعي وعدم الانجرار إلى ما تخطط له تلك العناصر الانفصالية والسلاطينية من محاولة لزرع الفتنة وتعكير صفو السلم الاجتماعي .

(المؤتمر) : جريمة زنجبار تندرج ضمن مخطط تآمري يستهدف الوحدة

الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني تدين الأعمال الإجرامية لقوى التخريب في أبين

وحيا المصدر جماهير شعبنا وكل القوى الوطنية الوحدوية بمحافظة أبين وغيرها من المحافظات التي تتصدى لهذه الأعمال الغوغائية الفوضوية التي ترتكبها عناصر مرتزقة مأجورة تريد أن تتسلق على حساب دماء الأبرياء.

من جانبه أدان المؤتمر الشعبي العام بمحافظة أبين بشدة أعمال القتل والتخريب والاعتداءات التي قامت بها عناصر تخريبية خارجة على النظام والقانون يقودها المدعو طارق الفضلي والتي استهدفت مقر السلطة المحلية ورجال الأمن والمواطنين في مدينة زنجبار.

وحمل بيان صادر عن فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة أبين المدعو طارق الفضلي المسؤولية الكاملة عن المذبحة الإجرامية التي قامت بها العناصر التابعة له في مدينة زنجبار، والتي نجم عنها مقتل 8 مواطنين وإصابة 18 آخرين منهم 6 من أفراد الأمن.

ووصف البيان ما حدث بأنه جريمة شنعاء وسابقة خطيرة، وقال: إن المذبحة الإجرامية التي قامت بها عناصر مسلحة خارجة على النظام والقانون بقيادة المدعو طارق الفضلي تعبير عما تخطط له تلك العناصر الانفصالية والسلاطينية ومن يدعمونهم في الخارج من إقلاق للأمن وتنفيذ المشاريع التي تستهدف وحدة اليمن وأمنه واستقراره.

وقال البيان :إن مذبحة زنجبار تندرج في إطار المخطط التآمري الذي يتبنى تنفيذه المدعو الفضلي وأعوانه من المرتزقة والمأجورين لاستهداف وحدة اليمن وإعادة عجلة التاريخ إلى ما قبل 22مايو1990م،وهو ما تؤكده أفعال وممارسات هذه العناصر وتصريحات ومزاعم المدعو الفضلي التي عبر فيها عن أحلامه وأوهامه الرامية إلى إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل ثورة 14 أكتوبر أيام الحكم السلاطيني الذي قضى عليه أبناء شعبنا اليمني إلى غير رجعة .

وقال البيان لقد سبق أن حذر المؤتمر الشعبي العام من المخططات التي تسعى العناصر الانفصالية والسلاطينية وبقايا النظام الشمولي إلى تنفيذها عبر إثارة الفتن ليس في محافظة أبين فقط بل وفي محافظات أخرى من خلال أعمال التخريب والفوضى والقتل واستهداف المواطنين والممتلكات العامة والخاصة ونشر ثقافة الكراهية والمناطقية بين أبناء الوطن والواحد.

واستنكر المؤتمر الشعبي العام موقف أحزاب المشترك في المحافظة التي سارعت إلى تأييد ما قامت به العناصر الإجرامية الخارجة على النظام والقانون بقيادة المدعو الفضلي، معتبراً أن البيان الصادر عن مشترك أبين حول الحادثة محاولة لتضليل الرأي العام بمعلومات مغلوطة وكاذبة.

وأكد المؤتمر أن موقف المشترك المساند لتلك الأعمال التخريبية وقتل المواطنين والاعتداء على أفراد الأمن واستهداف المقر الحكومي مشاركة في الجريمة التي يتحمل مسئوليتها الكاملة المدعو طارق الفضلي والعناصر المسلحة التابعة لة الخارجة على النظام والقانون.

وقال البيان: إن موقف أحزاب المشترك يؤكد بجلاء حقيقة أن هذه الأحزاب وصلت إلى مرحلة غير مسبوقة من انتهاك نصوص الدستور والقوانين النافذة من خلال تأييدها وتشجيعها ودعمها الصريح والمستمر والمتكرر لكل الحوادث الإجرامية وأعمال القتل والتخريب سواء في محافظة أبين أو في محافظات أخرى.

وأضاف البيان: وفي الوقت الذي كان متوقعاً فيه أن تسارع تلك الأحزاب إلى إدانة هذا العمل الإجرامي البشع ،واستنكار قتل المواطنين وأفراد الأمن وجدناها تسارع ليس فقط إلى تأييد ما قام به المدعو الفضلي والعناصر الخارجة على القانون من جريمة باستخدام مختلف أنواع الأسلحة ،بل الى تبرير كل أعماله الإجرامية إلى الحد الذي يجعلنا نشعر أن من كتب ذلك البيان هو المدعو الفضلي وليس أحزاب المشترك التي يفترض بها أن تكون أول المدافعين عن الدستور والقوانين التي تمنحها مشروعية وجودها .

وثمن مؤتمر أبين الروح العالية التي تعامل بها أبناء القوات المسلحة ورجال الأمن مع هذه الأعمال، مطالباً السلطة المحلية وأجهزة الأمن بالقبض الجناة وضبطهم وتسليمهم إلى العدالة لينالوا جزاءهم الرادع.

وأشاد المؤتمر الشعبي العام بكافة المواطنين الشرفاء الذين وقفوا إلى جانب رجال الأمن في مواجهة تلك الأعمال التخريبية والإجرامية.

وعبر المؤتمر الشعبي العام في ختام بيانه عن تعازيه الحارة لأسر الضحايا والمواطنين الأبرياء ورجال الأمن الذين سقطوا في هذه المذبحة الإجرامية.

في غضون ذلك قال محافظ أبين المهندس أحمد الميسري: إن 8 مواطنين قتلوا وأصيب 18 آخرون بينهم نائب مدير أمن زنجبار المقدم محمد أحمد الدوبحي وخمسة من أفراد قوات الأمن المركزي في اعتداء مسلح نفذته عناصر تخريبية خارجة عن القانون تابعة للمدعو طارق الفضلي أمس بمدينة زنجبار، حيث قامت بإطلاق قذائف آر بي جي ونيران كثيفة بشكل عشوائي.

وقال المحافظ الميسري لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ): « إن تلك العناصر التخريبية من بقايا النظام الشمولي والتشطيري والسلاطيني بدأت صباح أمس بالتجمهر أمام منزل الفضلي المقابل للمجمع الحكومي القديم وتم السماح لهم بإقامة المهرجان رغم عدم حصولهم على تصريح مسبق بذلك من قبل الجهات المعنية وفق ماينص عليه القانون، وبعد انتهاء المهرجان أصروا وهم يحملون مكبرات الصوت على التحرك إلى قيادة الأمن المركزي لإطلاق محتجزين فيه بالقوة».

وأضاف :« وعندما حاولت قوات الأمن منعهم من مهاجمة قيادة الأمن المركزي قاموا بإطلاق قذيفة « آربي جي » باتجاه مبنى المحافظة».

وتابع قائلاً :« في حين قامت عناصر مسلحة أخرى كانت تحتمي في منزل الفضلي بإطلاق القذائف المتفجرة والرصاص عشوائيا على المواطنين وعلى رجال الأمن ما أدى إلى وفاة ثمانية مواطنين وإصابة 18 آخرين بينهم ستة من قوات الأمن , فضلا عن قيام تلك العناصر بإحراق سيارة للشرطة».

وأوضح محافظ أبين أن تلك الأعمال الإجرامية للعناصر التخريبية ألحقت أضرارا بالغة بمقر قيادة المحافظة ومنازل بعض المواطنين المجاورة ونتج عنها سقوط القتلى والجرحى، مؤكدا أن أجهزة الأمن حرصت على التعامل بحكمة مع تلك العناصر حرصا على سلامة المواطنين .

وأكد المحافظ الميسري أن السلطة المحلية ستواصل جهودها لتعقب العناصر المتورطة في هذه الأعمال الإجرامية والتخريبية لضبطها وتقديمها للعدالة لتنال جزاءها العادل إزاء ما ارتكبته من جرائم وآثارته من فوضى وفتنة.

إلى ذلك حملت قيادة السلطة المحلية والمجلس المحلي بمحافظة أبين المدعو طارق الفضلي مسؤولية الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها العناصر التابعة له امس في مدينة زنجبار وما نجم عنها من مقتل 8 مواطنين وإصابة 18 آخرين منهم 6 من أفراد الأمن.

وقال البيان الصادر عن قيادة السلطة المحلية والمجلس المحلي: في سابقة خطيرة لم تألفها محافظة أبين ومدينة زنجبار عاصمة المحافظة تحديداً قامت عناصر مسلحة خارجة على الدستور والنظام والقانون تتبع المدعو طارق الفضلي بإطلاق النار بطريقة عشوائية من مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة على المواطنين وأفراد الأمن حيث كانت العناصر تتمركز على أسطح منزل المدعو طارق الفضلي.

وأضاف « كما قامت عناصر أخرى تتمركز حول أسوار المنزل بإطلاق قذائف الـ /آر بي جي/ على مبنى المجمع الحكومي والحراسات الأمنية الموجودة في بوابة المبنى».

وأدانت قيادة السلطة المحلية والمجلس المحلي بمحافظة أبين في بيانها واستنكرت بشدة هذا الفعل الإجرامي، مؤكدة أن المدعو طارق الفضلي يتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا الفعل الإجرامي البشع الذي راح ضحيته الأبرياء من المواطنين ورجال الأمن.

وأكد البيان أن المجلس المحلي بالمحافظة وعقب ارتكاب ذلك الجرم شرع بتشكيل لجنة للتحقيق في هذه الجريمة التي استهدفت أرواح المواطنين الأبرياء وأفراد الأمن والمغرر بهم من الأطفال من قبل المدعو طارق الفضلي.

وأشارت السلطة المحلية بالمحافظة إلى أنها سبق أن حذرت مراراً الإخوة المواطنين من الفتنة والمخططات الإجرامية التي يتبناها المدعو طارق الفضلي ومن معه من بقايا النظام الشمولي السلاطيني والعناصر المتطرفة التي تستهدف إقلاق السكينة العامة والسلم الاجتماعي بالمحافظة, فضلا عن التحذير من أن تلك العناصر الإجرامية تسعى لإشعال الفتنة بل وفتن في هذه المحافظة بل وفتن في محافظات أخرى، كونها تعودت وعبر تاريخها على العيش على الفتن والصراعات الدامية وسفك دماء الأبرياء.

وحيت قيادة السلطة المحلية والمجلس المحلي بالمحافظة أجهزة الأمن على تحليها بالحكمة أثناء التعامل مع تلك العناصر الإجرامية حرصاً منها على أرواح المواطنين والمغرر بهم الذين تم استدراجهم من قبل المدعو طارق الفضلي بهدف الزج بهم في محرقة كان قد خطط لها ومن معه من العناصر الإجرامية القادمة من مناطق أخرى خارج المحافظة.

وأعربت عن أحر التعازي لأسر الضحايا من المواطنين الأبرياء ورجال الأمن الذين سقطوا في هذا الفعل الإجرامي الشنيع مؤكدة أن السلطة المحلية والأجهزة بالمحافظة ستقوم بواجبها في تعقب الجناة لتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم الرادع.

كما أشاد البيان بدور المواطنين الشرفاء الذين وقفوا إلى جانب رجال الأمن في مواجهة تلك الأعمال التخريبية والتصرفات الإجرامية.

وكانت لجان الدفاع عن الوحدة اليمنية بمحافظة أبين قد أكدت أنها ستتصدى بكل حزم وقوة لكل من يحاول المساس بالثوابت الوطنية وزرع الفتنة والكراهية بين أبناء الوطن الواحد، مشيرة إلى أن الوحدة هي قدر ومصير وعزة وكرامة الشعب اليمني كله ولن تستطيع أية قوة على وجه الأرض أن تنال منها .

م. أحمد الميسري

وحذرت لجان الدفاع عن الوحدة في محافظة أبين في بلاغ صدر عنها أمس الأول كافة العناصر الخارجة عن الدستور والنظام والقانون التي تحاول زرع الفتنة والكراهية والأحقاد بين أبناء الوطن الواحد، مؤكدة أن أبناء أبين الوحدويين الحريصين على السلم الاجتماعي سيتصدون بكل حزم وقوة لعناصر الدس والعمالة والارتزاق المأجورين ومن يقف وراءهم من الطامحين إلى عودة العروش البائدة وزمن العبودية .

ودعت اللجان كافة المواطنين تفويت الفرصة على عناصر التخريب والتصدي لأية أراجيف وأكاذيب من شانها نشر ثقافة الكراهية بين أبناء الوطن الواحد.

في ندوة مشروع قانون الحصول على معلومات

عدم توافر المعلومة أوصعوبة الحصول عليها يصعب على شرائح المجتمع الاضطلاع بمسؤولياتها

صنعاء/سبأ:

أكد نائب رئيس مجلس النواب أكرم عطية اهتمام اليمن بالتطوير المستمر للتشريعات في مجال المعلومات والحرص على ضمان الحصول على المعلومة وتنظيم استخدامها والاستفادة منها وتحديد آليات حمايتها.

وأشار في افتتاح ندوة حول مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات نظمتها أمس لجنة الإعلام والثقافة والسياحة بمجلس النواب بالتعاون مع منظمة (برلمانيون يمنيون ضد الفساد) ومنظمة (آيركس) إلى أهمية هذه الندوة لرفد القانون بمزيد من الأفكار والرؤى الناضجة والإيجابية التي تقوم على ضمان هذا الحق وتنظيم آليات ووسائل الحصول عليه على قاعدة التجربة الوطنية المكتسبة.

وقال نائب رئيس مجلس النواب "لقد حرصنا في مجلس النواب من خلال اللجنة المختصة على بلورة مشروع قانون الحصول على المعلومات بصورة أوسع من خلال تنظيم العديد من الفعاليات للاستفادة من الآراء والملاحظات المطروحة للخروج بقانون يستجيب لمتطلبات المرحلة بآفاق مستقبلية".

وأضاف " إن عدم توافر المعلومة وصعوبة الحصول عليها واستخدامها بصورة مثلى يصعب على مختلف شرائح المجتمع وفئاته وتكويناته الاجتماعية والسياسية وكل هيئات ومؤسسات الدولة والمجتمع بشكل عام أن يضطلع كل بمسؤولياته ويؤدي واجبه وأن يحصل على حقوقه المشروعة التي تكفلها لهم الدساتير والمواثيق والأعراف والقوانين الوطنية والدولية".

وأعرب عن أمله في أن تخرج الندوة بالتوصيات التي من شأنها تحسين مشروع القانون..مثمناً الجهود التي بذلت لإقامة وتنظيم هذه الندوة المهمة.

رئيس منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد صخر الوجيه ورئيس منظمة آيركس في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ماثيو شيلي استعرضا أهمية الندوة في مناقشة قانون الحق في الحصول على المعلومات وإثرائه بالملاحظات والأفكار والمقترحات.

وتطرقا إلى ما يمثله المشروع من أهمية لإيجاد إطار قانوني وطني يحكم عمليات تبادل المعلومات وحرية استخدامها وخصوصيتها أو النفاذ إليها.

فيما قدم مقرر لجنة الإعلام والثقافة والسياحة بمجلس النواب عبده محمد الحذيفي عرضاً لمراحل النظر في المشروع من قبل مجلس النواب وأهميته كونه أحد أهم القوانين المكملة للاستحقاقات المحلية والدولية في سبيل تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية ومكافحة الفساد.

وأشار الحذيفي في سياق عرضه لمراحل مناقشة مشروع القانون في مجلس النواب إلى أن المشروع مر بعدد من المراحل بدءا من تقدم عضو مجلس النواب علي عشال بمشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات إلى مجلس النواب وإحالته إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية لدراسته وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه وفقا للأحكام والقوانين بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

ولفت مقرر لجنة الإعلام والثقافة والسياحة إلى أن اللجنة وقفت أمام المشروع وناقشت مواده وخلصت إلى جواز نظر المجلس في مشروع القانون لعدم وجود تعارض مع نصوص الدستور وأحيل إلى لجنة الإعلام والثقافة والسياحة بالمجلس لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس.

وقال"بعد نقاش مستفيض لمشروع القانون وبلورة الأفكار والملاحظات والمقترحات خلصت اللجنة إلى وضع مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات بصورته النهائية وتقديمه إلى المجلس لمناقشته وإقراره".

وأضاف "أن الحكومة حينها تقدمت بمشروع قانون بشأن المعلومات إلى مجلس النواب وأقر المجلس إحالته إلى اللجنة مع إعادة مشروعها الذي قدمته إلى المجلس للأخذ بأحسن ما في المشروعين".

وأوضح الحذيفي أنه بعد دراسة اللجنة للمشروعين وتمحيص كل الآراء والملاحظات والمقترحات والتواصل مع الجهات ذات العلاقة ممثلة بوزارة الإعلام والاتصالات ونقابة الصحفيين والمركز الوطني للمعلومات وصلت اللجنة إلى هذا المشروع الذي يتم مناقشته حالياً لتقديمه إلى المجلس لاستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية لإقراره.

من جانبها قدمت المحامية مادلين شاشتر من فريق المحاماة بمكتب بيكرو وماكنزي بنيويورك عرضا تقييمياً للمبادئ العامة في حق الحصول على المعلومات وتحليلاً لمشروع القانون.

يشار إلى أن مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات المقدم إلى مجلس النواب يهدف إلى تأمين وتسهيل حق المواطن في الحصول على المعلومات وتوسيع قواعد ممارسة الحقوق والحريات وتعزيز مقومات الشفافية وتوسيع فرص المشاركة الواعية والمسؤولة وكذا تمكين المجتمع من تنمية قدراته للاستفادة المتزايدة من المعلومات.

ويتكون المشروع من 68 مادة، موزعة على سبعة أبواب الباب الأول بعنوان التسمية والتعاريف والأهداف والثاني حرية الحصول على المعلومات، والثالث أمنية المعلومات، والرابع حماية الخصوصية، والخامس المركز الوطني للمعلومات، والسادس المخالفات والجزاءات،والسابع أحكام عامة.

حضر الندوة وزير السياحة نبيل الفقيه ووكيل وزارة الإعلام لشؤون الصحافة محمد شاهر حسن ونقيب الصحفيين اليمنيين ياسين المسعودي ومدير المعهد الوطني الديمقراطي هينز ثيران وعدد من المسؤولين والمهتمين.